#تقرير_علمي عن المخالفات العقدية في كتاب:(كشف الالتباس عن مسألة العذر بالجهل في الشرك) لمؤلفه/ ولد الحاج محمد الإفريقي٠

١-تقريره لمذهب السوفسطائيين ، فالشرك عنده ليست حقيقة موجودة في نفس الأمر وإنما هو شيء اعتباري تابع لعلوم الناس وجهالاتهم ، فالحقائق ثابتة عنده على حسب الاعتقاد والإدراك ، فالذبح لغير الله شرك بالنسبة لقوم وليس شركا بالنسبة لآخرين ٠

فحقيقة قوله:أن وجود نقيض التوحيد وهو الشرك متوقف على العلم به ، فإذا لم يكن عالما بأنه اعتقد نقيض التوحيد فإن نقيض التوحيد وهو الشرك لم يتحقق في نفس الأمر ،فالشرك عنده نسبي يختلف باختلاف الأشخاص ٠

فمن قال / ياحسين أوياعبدالقادر الجيلاني أغثني واقض حاجتي ، إن كان عالمًا أنه (شرك)وأن مافعله شرك فهو مشرك وإن كان جاهلا بأن مافعله شرك فليس بمشرك ٠

فالشرك لاحقيقة له موجودة في نفس الأمر ، وإنما هو أمر إضافي نسبي يختلف بإختلاف الأشخاص ٠

٢-وقع في بدعة الجاحظ المعتزلي حين حصر الكفر بالعناد ،

وحرف مراد الجاحظ بأنه يقصد الكفار الأصليين، والصواب:

أن الجاحظ يرى أن المجتهد وصاحب الشبهة والتأويل معذور في الأصول والفروع ؛لأن هذا ما أداه إليه اجتهاده أيا كان هذا الاجتهاد أو هذه المسألة ، سواء وقعت من كافر أصلي أم من غيره ٠

قال أبوالقاسم البلخي المعتزلي في كتابه :(الفرق) ص١٦٧
(وهو من أدق من ينقل مقالات أصحابه المعتزلة) عن الجاحظ:

(والكفار عنده بين معاند وعارف قد استغرق حبه لمذهبه وشغفه وإلفه وعصبيته)٠فجنس الكفار عنده:هم المعاندون فقط ٠

٣-من الأخطاء التي وقع فيها في (ص٣١) قال:(من وقع في شرك العبادة ، وهو يجهل أن حقيقة فعله عبادة قد صرفها لغير الله ، مع إيمانه بأن الإسلام يحرم فيه عبادة غير الله ، ولايدخل في مسألتنا من يعلم أن حقيقة فعله عبادة صرفها لغير الله ٠٠)

أقول:هذا تصور ذهني لدى هذا الكاتب ولاحقيقة له متعينة في الخارج؛لإستحالة أن يجهل المكلف أن فعله عبادة مع إيمانه

بأن الإسلام يحرم فيه عبادة غير الله ، فهو يتخيل في ذهنه أن يوجد شخص يجهل أن الدعاء عبادة مع علمه بأن الإسلام يحرم عبادة غير الله !

ووجه الغلط:أن من دعا غير الله فإنه يقوم بقلبه عبودية لهذا المدعو والذل والخضوع له، وهذا أمر يشهد له (الحس)٠

ثانيا:من جهة معنى الدعاء شرعا/ فالدعاء :استدعاء العبد ربه العناية والتبرؤ من الحول والقوة ، فحقيقته:إظهار الافتقار إليه

والتبرؤ من الحول والقوة ، وهو سمة العبودية ، واستشعار الذلة البشرية ٠ قاله الخطابي في شأن الدعاء (ص٤)٠

٤-في (ص١٢٣) أخطأ الكاتب على ابن تيمية أنه يقصد بقوله:(اسم المشرك ثبت قبل الرسالة) (الكفار الأصليين) ٠

أقول:وهذا غلط على ابن تيمية ؛لأن نصوصه مستفيضة في المنتسبين للإسلام ممن وقع في الشرك الأكبر ٠(الرافضة والصوفية)٠

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٧٤):

(فهذه سنة أمير المؤمنين علي وغيره، والغالية يقتلون باتفاق المسلمين ، وهم :الذين يعتقدون الإلهية والنبوة في علي وغيره، مثل :النصيرية والإسماعيلية ٠٠فإن جميع هؤلاء الكفار أكفر من اليهود والنصارى فإن لم يظهر عن أحدهم ذلك ، كان من المنافقين ، ومن أظهر ذلك ، كان أشد من الكافرين كفرا٠٠

إلى أن قال:(وليس هذا مختصا بغالية الرافضة ، بل من غلا في أحد من المشايخ وقال :إنه يرزقه ٠٠٠،وكل هؤلاء كفار)٠

أقول:فهذا النص يدل صراحة على أن قوله:(اسم المشرك ثبت قبل الرسالة) أراد به من وقع في الشرك الأكبر من المنتسبين للإسلام ٠

٥-غلط الكاتب في عدم معرفة المناط الصحيح في الحكم على معين بالشرك أوالإسلام؛ لأن الحكم على معين بالكفر أوالإسلام

مناطه:أصل الإسلام وجودا وعدما ٠فمن كان عنده أصل الإسلام ، بأن نطق بالشهادتين وأظهر الإسلام ، ولم يظهر منه مايضاد ذلك من نواقض الإسلام الصريحة؛إذ أحكام الدنيا مدارها على الظاهر ؛لأن الإسلام ينافي الشرك بالكلية فلا يجتمعان ولايرتفعان ، فإذا وجد أحدهما انتفى الآخر ٠

٦-لم يفرق الكاتب بين :

أ-أحكام الدنيا وأحكام الآخرة٠

ب-التكفير الاسمي والتكفير الحكمي٠

ج-اسم الشرك واسم الكفر ومتعلقاته، فاسم المشرك ثبت قبل بلوغ الرسالة ، وأما اسم الكافر فهو متعلق بالعقوبة في الدنيا (الاستتابة لإقامة الحد) والعذاب في الآخرة ، فهذه تكون بعد إقامة الحجة الرسالية ٠

د-الكفر الظاهر والكفر الباطن ٠

ه-تسمية من عبد غير الله مشركا وبين العذر في أحكام العقوبة في الدنيا والعذاب في الآخرة٠

و-المسائل الظاهرة والمسائل الخفية٠

وهذه أصول مهمة عند أهل السنة في باب الأسماء والأحكام٠

٧-يأتي بنصوص عن ابن تيمية ليوظفها في عدم تسمية فاعل الشرك الأكبر ، والحق :أن هذه النصوص ليس محلها (فاعل الشرك الأكبر) وإنما محلها:مادون ذلك من الأهواء والبدع ؛

كبدعة الخوارج والمرجئة ونحوها من البدع ٠

ومن ذلك:نقل نصوصًا عن ابن تيمية في عدم التفريق بين الأصول والفروع في العذر ، وهذا غلط على ابن تيمية؛لأن مراده من إنكار التقسيم أحد أمرين:

١-أنكر هذا التقسيم باعتبار الأصول الباطلة التي ابتدعها أهل البدع من المعتزلة وأهل الكلام ، فهم أدرجوا تحت مسمى (أصول الدين) مالادليل عليه من الكتاب والسنة، ثم رتبوا على ذلك أحكاما لم يدل عليها دليل من القرآن والسنة ، وإنما بماوضعوه من أصولهم الكلامية المبتدعة ٠

انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٥-٣٠٦)٠

٢-أنكر ابن تيمية تقسيم الدين إلى أصول وفروع باعتبار التخطئة والتكفير عند بعض أهل البدع لمن خالف في مسائل الأصول المبتدعة التي لديهم ٠

انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٧٦)٠

٨-ذكر أن منشأ الخلاف راجع إلى :دلالة العام على الأحوال

(ص٢٤) وبالتالي : فلا يسمى فاعل الشرك الأكبر مشركًا حتى تتوفر الشروط وتنتفي الموانع ٠

أقول:وهذا غلط، فهذه القاعدة الأصولية لاعلاقة لها مطلقا بخصوص موضوع :(فاعل الشرك الأكبر)؛لأن ابن تيمية بنى تسمية فاعل الشرك الأكبر مشركا على أصول هي:

١-مسألة تعريف الإسلام:الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبرآءة من الشرك وأهله وأنه مناف للشرك بالكلية

قال في جامع الرسائل (١/ ٢٣٣):(الشرك ينافي الإسلام؛فإن الإسلام هو الاستسلام لله وحده ، فمن استسلم له ولغيره فهو مشرك)٠

أقول:فقد صرح بأن الشرك ينافي الإسلام ، فمن وقع في الشرك فقد خرج من الإسلام ٠

فالإسلام والشرك نقيضان لايجتمعان ولايرتفعان ، فلا يمكن تحقق الإسلام في الشخص حتى يجتنب الشرك، فبمجرد وقوع الشرك يرتفع اسم الإسلام من هذا الشخص٠

٢-مسألة التحسين والتقبيح العقليين:فابن تيمية قرر أن فاعل الشرك الأكبر مذموم قبل الرسالة، وفعله قبيح قبل بلوغ الحجة٠مع أنه لايستحق العذاب إلا بعد بلوغ الحجة ٠

انظر:الجواب الصحيح (٢/ ٣١١-٣١٤)٠

٩-لم يقل أحد من أئمة السنة أن الجهل الذي سببه عدم بلوغ الشرع مانع من تسمية المعين الواقع في الشرك الأكبر ، وإنما المناط عندهم :(عدم التمكن من العلم) ويسميه ابن تيمية:(المكنة)٠

قال الإمام الشافعي :(لوعذر الجاهل لأجل جهله ،لكان الجهل خيرا من العلم ؛إذ كان يحط عن العبد أعباء التكليف ، ويريح قلبه من ضروب التعنيف ٠فلا حجة للعبد في جهله الحكم بعد التبليغ والتمكين ، (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)

نقله عنه الزركشي في المنثور في القواعد (٢/ ١٥)٠

فالشافعي ذكر أن العذر ليس مناطه :الجهل المجرد؛لأنه قال:(لوعذر الجاهل بجهله)،وإنما مناطه:عدم التمكن من العلم ،وأن هذا هو المراد بالبلاغ الذي تقوم به الحجة بدعوة الرسل ؛لأنه قال :(فلا حجة للعبد في جهله الحكم بعد التبليغ والتمكين)٠

٢-قال ابن تيمية في الردعلى المنطقيين (٩٩-١٠٠):(حجة الله برسله قامت بالتمكن من العلم ،فليست من حجة الله علم المدعوين بها؛ولهذا لم يكن إعراض الكفار عن استماع القرآن وتدبره مانعا من قيام حجة الله عليهم، فكذلك إعراضهم عن استماع المنقول عن الأنبياء وقرآءة الآثار المأثورة عنهم لايمنع الحجة ، إذ المكنة حاصلة)٠

١٠-أخطأ في فهم كلام الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب حين قال:(وإذا كنا لانكفر من عبد الصنم الذي على قبر عبدالقادر والصنم الذي على قبر أحمد البدوي ٠٠٠) لأمور:

١-أن سياق كلامه واضح في إنكاره للتكفير لعموم الناس وهذا في أول كلامه ، قال :(وأما الكذب والبهتان ،فمثل قولهم:أنا نكفر بالعموم) وقد ذكر هذا حفيده الشيخ إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن في رسالته :(تكفير المعين)٠

٢-أن الإمام المجددد يقرر أن المشرك على نوعين :

أ-من وقع في الشرك وهو جاهل ولم تبلغه الحجة فيسمى (مشركا) في الظاهر من حاله ، وتترتب عليه أحكام المشرك في الدنيا وأمره إلى الله في الآخرة كحال أهل الفترة٠

ب-من بلغته الحجة وأصر وعاند فهذا كافر ظاهر وباطنا٠

٣-أن الشيخ سماهم (عباد غير الله)؛لذا قال :(عبدالصنم الذي على قبر عبدالقادر ، والصنم الذي على قبر البدوي) ومن عبدغير الله لايسمى مسلما بل هو مشرك ، وإنما الشيخ نفى التكفير الذي ترتبت عليه القتال والهجرة ؛لأن ذلك مرتبط بقيام الحجة ، ولايعلم هل الجميع قامت عليه الحجة أم لا؟

٤-أن هذا الفهم فهمه أئمة الدعوة في مراد كلام الإمام المجدد

ومنهم حفيده /الشيخ عبداللطيف في منهاج التأسيس (ص٢٣٠) فقال :(وكلا النوعين -المشرك الجاهل والمعاند- لايحكم بإسلامهم ولايدخلون في مسمى المسلمين ، حتى عند من لم يكفر بعضهم ، وسيأتي كلامه ، وأما الشرك فهو يصدق عليهم ، واسمه يتناولهم ، وأي إسلام يبقى مع مناقضة أصله،

وقاعدته الكبرى شهادة أن لاإله إلاالله؟وبقاء الإسلام ومسماه مع بعض ماذكر الفقهاء في باب حكم المرتد ؛أظهر من بقائه مع عبادة الصالحين ودعائهم)٠

١١-أخطأ الكاتب في فهم وتصوير مذهب داود بن جرجيس؛لأن

من مقالاته:القول بإسلام المشرك الجاهل ٠

قال داود في كتابه:(صلح الإخوان) مانعا من تسمية من عبدغير الله مشركا ص٤-٥ :

(واعلم أنه ليس المطلوب من هذا عمل الناس وترغيبهم على هذه الأفعال ، بل المطلوب عدم التعرض لمن يفعلها لابتكفير ولابتأثيم ولابتشريك فإن لهم أدلة وحججًا يعذرهم الله بها)٠

فقوله:(ولابتشريك) صريح في أنه يرى عدم تسمية من عبدغير الله مشركًا ؛لأنه ذكر أن لهم أدلة وحججا (يعني شبهات القبوريين في توحيد الألوهية) فهو يرى أن هذه الأدلة بزعمه عذر للجاهل والمتأول الذي وقع في الشرك الأكبر ٠

وماقرره كاتب البحث هو بعينه مذهب داود بن جرجيس ٠

١٢-ص٨٩ ذكر أن ابن تيمية لايرى كفر الرافضة ، وهذا غلط ؛لأن نصوصه صريحة في تكفيرهم حين يتكلم عن وقوعهم في الغلو في الأئمة الإثني عشر ، وقولهم بعصمة الأئمة، وقولهم بردة الصحابة بعد موت رسول الله ، وسبهم للصحابة حقدًا وغيظا منهم ٠

بخلاف ماإذا تكلم عنهم فيما انفردوا به من البدع؛كالقول بالتقية وغير ذلك فإنه يجعلهم كسائر أهل الأهواء ٠

انظر: منهاج السنة (٧/ ٢٢١)،(٦/ ٤٧)، (١٥١/٧)،(٨/ ٣٤٣)٠

١٣-من الأخطاء التي وقع فيها تفريقه بين المشرك الأصلي وبين من انتسب للإسلام ووقع في الشرك الأكبر ، وهذا غلط من وجوه:

أ-المشرك الأصلي أتى بأعمال الشرك كما أتى بها المشرك المنتسب للإسلام ، وهذا جامع ولا فارق مؤثر ؛والمعدوم شرعًا كالمعدوم حسا ؛فما يظهره المشرك المنتسب من الشعائر لااعتبار له ؛لعدم الاعتداد به شرعا لوجود الناقض٠

ب-كلاهما جاهل يحسب أنه مهتد وهو ضال في نفس الأمر فلزمت المساواة في حكم الأفعال ٠

قال تعالى:(إنهم اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله ويحسبون أنهم مهتدون)٠

وفي الكتاب أغلاط كثيرة أخرى ، وما ذكرته أبرزها ٠

كتبه الشيخ *أيمن العنقري* حفظه الله تعالى